

النظام المالي الإسلامي: قراءة مفاهيمية

The Islamic Financial System: A Conceptual Reading

ط.د. عثمانية تسنيم¹، د. مزهود هشام²

ATAMNIA Tesnim¹, MEZHOUD Hichem²

¹المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، مخبر بحث دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي لتحقيق

التنمية المستدامة (الجزائر)، t.atamnia@centre-univ-mila.dz

²المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، (الجزائر)، h.mezhoud@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/21 تاريخ القبول: 2024/06/27

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام المالي الإسلامي الذي عرف استخدامه انتشارا واسعا بعد الأزمة المالية العالمية، وتحديد مؤسساته وأهم صيغ التمويل فيها، مع إبراز ما يميزه عن النظام المالي الوضعي مع الإشارة إلى هذا الأخير من خلال تحديد مفهومه، أهدافه ووظائفه. كما توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها قيام النظام المالي الإسلامي بنفس وظائف النظام المالي الوضعي ولكن في إطار مبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية، ويرتبط نجاح النظام المالي الإسلامي بتوفر البيئة المناسبة التي تضمن له العمل بكفاءة وفعالية، ما يجعل العديد من الدول تواجه معوقات لاستخدامه في ظل غياب تلك المتطلبات.

كلمات مفتاحية: النظام المالي الإسلامي، النظام المالي، المصارف الإسلامية، التمويل الإسلامي.

تصنيف JEL : G20، G21.

Abstract :

This study aims to shed light on the Islamic financial system, which was widely used after the global financial crisis, and to identify its institutions and the most important forms of financing in them, highlighting what distinguishes it from the positive financial system with reference to the latter by defining its concept, objectives and functions.

The study also reached a number of results, the most important of which is that the Islamic financial system performs the same functions as the positive financial system, but within the framework of the principles and teachings of Islamic Sharia. Absence of these requirements.

Keywords : Islamic financial system, financial system, Islamic banks, Islamic finance.

Jel Classification Codes : G20, G21.

المؤلف المرسل: عثمانية تسنيم ، الإيميل: t.atamnia@centre-univ-mila.dz

1. مقدمة:

يحتل النظام المالي بمختلف مؤسساته مركزا حيويا في الهيكل الاقتصادي للدول من خلال ما ينتجه من خدمات متنوعة موجهة لمختلف الأعوان الاقتصاديين. وقد واجه النظام المالي العالمي الرأسمالي مشكلات كثيرة هددت دول العالم كافة حيث شكلت الاضطرابات الحاصلة في الأسواق المالية وأسواق النفط خطرا على اقتصاديات الدول مما يؤثر سلبا على مستوى رفاهيتهم، كل ذلك أدى إلى الشك في مدى صلاحية هذا النظام والبحث عن الملاذ الآمن الذي توفره النظم المالية التي تلتزم بالمبادئ الأخلاقية السليمة.

وقد شهد العالم نشأة نظرية تمويل جديدة كبديل للنظام المالي الرأسمالي الذي يعرض العالم الاقتصادي لمشكلات خطيرة، استقت هذه النظرية أصولها من الفكر الاقتصادي الإسلامي. وقد أثبت النظام المالي الإسلامي كفاءته وقدرته على مواجهة الأزمات المالية العالمية، وذلك بفضل تركيبته المتميزة التي تسمح له بالقيام بمختلف العمليات بعيدا عن أسعار الفائدة والأعمال الربوية.

1.1. الإشكالية:

اتضح للعالم مع مرور الزمن أنّ النظام المالي التقليدي لا يستند على أرضية صلبة وسليمة، بل يستمد قوته من التزوير والتعامل في المشتقات والنمو الوهمي، وأصبح يشكل عبئا ماليا وخطرا كبيرا على الاقتصاد العالمي، وعليه اتجه أغلب المستثمرين إلى النظام المالي الإسلامي الذي اعتبرته بديلا مثاليا للنظام المالي التقليدي. انطلاقا مما سبق يمكن حصر إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

• ما الذي يميز النظام المالي الإسلامي عن النظام المالي التقليدي؟

2.1. الفرضية: كإجابة مبدئية عن التساؤل المطروح بالإمكان القول أنّ الاختلاف بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي التقليدي هو أنّ النظام المالي الإسلامي يسعى للعمل بمبادئ الشريعة الإسلامية على عكس النظام المالي الوضعي.

3.1. أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من أهمية النظام المالي الإسلامي الذي أصبح محل اهتمام العديد من دول العالم، نتيجة اعتماده على المبادئ الأخلاقية المنبثقة من الشريعة الإسلامية بحيث أصبح وسيلة لحل الأزمات المالية العالمية.

4.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- تقديم مفهوم النظام المالي الإسلامي وإبراز مزاياه؛

- عرض أهم مكونات النظام المالي الإسلامي والمتمثلة في المصارف الإسلامية، شركات التمويل التكافلي، سوق النقد الإسلامي وسوق رأس المال الإسلامي؛
- تحديد صيغ التمويل الإسلامي؛
- تحديد المتطلبات الواجب توفرها من أجل الاستخدام الأمثل للنظام المالي الإسلامي؛
- تحديد المعوقات التي تواجه الدول في تطبيق النظام المالي الإسلامي.

5.1. منهجية الدراسة: إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانبه. وعلى هذا الأساس اعتمدنا في دراستها على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، اللذان يناسبان الموضوع، حيث ساعدنا ذلك على معرفة المفهوم الحقيقي للنظام المالي الإسلامي وما يميزه عن النظام المالي الرأسمالي.

6.1. تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى مجموعة من المحاور وهي:

- أساسيات حول النظام المالي.
- النظام المالي الإسلامي كبديل للنظام المالي التقليدي.
- صيغ ومتطلبات النظام المالي الإسلامي ومعوقات تطبيقه.

2. أساسيات حول النظام المالي.

1.2. تعريف النظام المالي:

يعتبر النظام المالي المحرك الأساسي لأي دولة باعتباره جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادي وأحد المؤشرات الرئيسية في مستوى النشاط من خلال الوظائف التي تؤديها مؤسساته وأسواقه المتنوعة، التي تتوفر على كافة آليات تبادل الأصول والأدوات المالية، وتسمح لبعض الأعوان بالحصول على التمويل وتوظيف مدخراتهم (عبد الرحيم، 2016-2017، صفحة 74)، وتتعامل في قضايا التمويل، الاستثمار، الادخار والإقراض، من خلال استخدامها لأدوات مالية متعددة (بن عيسى، بوزياني، و جديان، 2019، صفحة 74).

ويُعرف النظام المالي بأنه "تجمّع من الأسواق، الأفراد، المؤسسات، القوانين، الأنظمة والتقنيات التي يتم من خلالها تداول مختلف الأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها، وكذا إنتاج وتوزيع الخدمات

المالية، إضافة إلى تحديد معدلات الفائدة"، ويعد النظام المالي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاقتصادي ويهتم بتخصيص الموارد المالية (العجلوني أ.، 2010، صفحة 274).

والجدير بالذكر أنّ الهدف الأساسي للنظام المالي الرأسمالي هو تعظيم الربح، باعتباره يسعى لتحقيق أهدافه المنشودة باتخاذ مختلف الإجراءات والآليات الممكنة والمتاحة، ويعتمد النظام المالي التقليدي في تعاملاته المالية المختلفة أساساً على آلية سعر الفائدة أو ما يسمى بالربا في الاقتصاد الإسلامي (بوحديدة، 2007-2008، صفحة 87).

وعليه يُمكن القول أن النظام المالي هو جزء من النظام الاقتصادي للدولة، يتم من خلاله القيام بمختلف المعاملات المالية سواء منها ذات العلاقة بالتمويل، الاستثمار، الإدخار أو الإقراض باستخدام مجموعة من الأدوات المالية، ويسعى إلى تحقيق التوازن بين وحدات العجز ووحدات الفائض في المجتمع من أجل تحقيق الاستقرار والرفاهية للجميع دون استثناء، وذلك بواسطة مؤسساته المالية المتنوعة حيث تقوم هذه الأخيرة بجمع الأموال من وحدات الفائض من خلال الادخار مع تقديم معدل فائدة محدد سلفاً، وتمويل وحدات العجز من أجل حل مشاكلها المالية الاستثمارية بشرط استرجاع الأموال بمعدل فائدة مدروس، أي أن الأساس في عمل النظام المالي الرأسمالي (التقليدي) هو عنصر الفائدة.

2.2. أهداف النظام المالي:

يعمل النظام المالي باعتباره جزءاً من النظام الاقتصادي على تحقيق التوازن بين كل من وحدات الفائض ووحدات العجز، ويمكن تحديد أهم وأبرز أهداف النظام المالي في التالي (العجلوني أ.، 2010، صفحة 274):

- التشغيل الكامل للموارد المالية؛ من خلال تحويل الأموال القابلة للإقراض من الجهات التي تملكها (وحدات الفائض) إلى الجهات التي تحتاجها (وحدات العجز) من أجل قيام هذه الأخيرة باستثمارها.
- تحقيق الاستقرار النقدي؛ من خلال ضمان التناسق والتوازن بين عرض الأموال والطلب عليها بما يتناسب مع حاجات الاقتصاد.

بالإضافة إلى الأهداف الأساسية أعلاه، يساهم توفر نظام مالي فعال في (بن عيسى، بوزياني، و جديدين، 2019، صفحة 77):

- عملية تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية؛ من خلال تحديد الفرص الاستثمارية وتخصيص الحصة الأكبر من المدخرات للمشاريع الأكثر إنتاجية.
- تحقيق النمو الاقتصادي؛ حيث تمثل الخدمات المالية صناعة سريعة النمو في كل أنحاء العالم من خلال تسهيل تبادل السلع والخدمات، تعبئة وتخصيص الموارد وإدارة المخاطر.

3.2. وظائف النظام المالي:

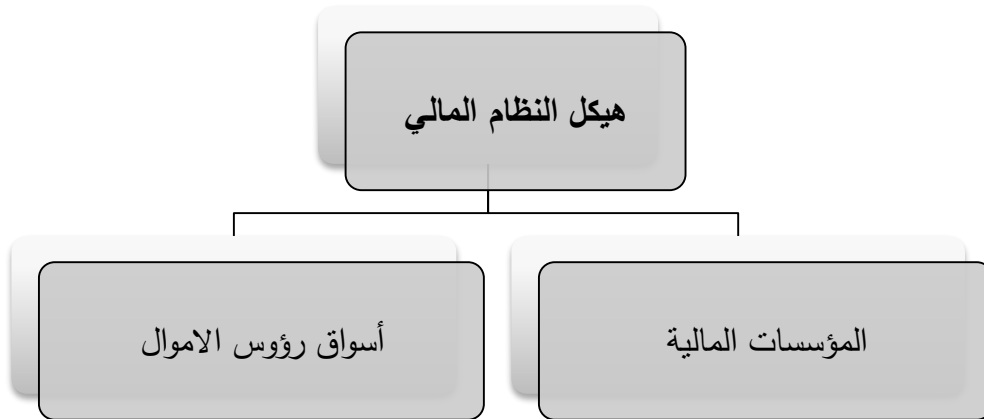
- حتى يتمكن النظام المالي من تحقيق أهدافه المنشودة، فإنه يقوم بأداء مجموعة من الوظائف أبرزها ما يلي (العجلوني أ.، 2010، صفحة 274):
- **وظيفة تعبئة المدخرات:** يمثل النظام المالي بمختلف مؤسساته قناة لتوجيه المدخرات بين مختلف الوحدات لاستثمارها في الاقتصاد، بحيث تلعب مؤسساته دور الوسيط بين الوحدات التي تمتلك الفائض والوحدات التي تعاني من عجز مالي.
 - **وظيفة الثروة:** تمتاز الأصول المالية التي يوقرها النظام المالي بأنها مصدر للثروة، كونها تمثل مخزنا مثاليا للقيمة من حيث احتفاظها بقيمتها وسهولة استعمالها بتحويلها إلى سيولة وقت الحاجة إليها.
 - **وظيفة السيولة:** يقوم النظام المالي بتوفير السيولة الكافية لحملة الأصول المالية.
 - **وظيفة الائتمان:** يوفر النظام المالي لمختلف المؤسسات فرصة الحصول على الائتمان مقابل سعر فائدة محدد.
 - **وظيفة المدفوعات:** يوفر النظام المالي وسائل مختلفة لأداء الالتزامات في شكل عملات نقدية، شيكات، وسائل الدفع الالكترونية..الخ.
 - **وظيفة المخاطرة:** يقوم النظام المالي من خلال مؤسساته المتخصصة بالتأمين لتغطية الخسائر المحتملة جراء التداول، كما يوفر أدوات وأساليب مالية معينة للوقاية من تقلبات الأسعار والفوائد مستقبلا.
 - **وظيفة السياسة:** يمثل النظام المالي من خلال مؤسساته أداة أساسية بالنسبة للحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

4.2. هيكل النظام المالي:

يعتبر النظام المالي جزءا من النظام الاقتصادي، ويتكون من مجموعة من العناصر التي تهدف إلى تسهيل عملية انتقال الموارد بين الوحدات الاقتصادية وهي كالتالي (بن قدير، 2012، الصفحات 34-35):

- **المؤسسات المالية:** تعتبر المؤسسات المالية حلقة وصل بين عارضي الأموال وطالبيها إذ أنها تنشط في مجال قبول الودائع والمدخرات باختلاف أنواعها، حيازة الأصول المالية، الاستثمار في الأوراق المالية وتقييم مختلف الخدمات المالية مثل التأمين.
- **أسواق رؤوس الأموال:** وتمثل المصدر الأساسي لإمداد مختلف الشركات بوسائل التمويل، ويطلق هذا المصطلح على جميع المنظمات التي تقوم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بمرحلة أو أكثر من مراحل التوسط بين المقرضين والمقترضين، ومن ثم تعتبر البنوك بمختلف أنواعها، شركات التأمين، المؤسسات الادخارية والسوق المالية جزءا من سوق رؤوس الأموال.

الشكل رقم 01: هيكل النظام المالي



المصدر: (بن قدير، 2012، الصفحات 34-35)

3. النظام المالي الإسلامي كبديل للنظام المالي التقليدي

1.3. جذور النظام المالي الإسلامي:

لقد حاول الباحثون تحديد المعاملات المالية في الدولة الإسلامية، من خلال إبراز مختلف التطورات التي مرت بها، وفيما يلي عرض مختصر لأهمها (بوحديدة، 2007-2008، الصفحات 295-300):

- اتسم العهد الأول الممتد من فترة النبوة (الهجرة) إلى رابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بزيادة الموارد المالية للدولة الإسلامية وتنوعها كالخراج، الجزية، الزكاة وغيرها،

والحرص على المال العام ووضع ديوان الخراج الذي يهتم بجمعه والإنفاق من موارده على شؤون الدولة.

- خلال العهد الأموي (684-705م) أمر الخليفة عبد الملك بن مروان بضرب مسكوكات إسلامية خالصة من الذهب والفضة لا تحمل صوراً أو أسماء لحكام غير مسلمين، منقوش عليها كلمة التوحيد "لا إله إلا الله وحده لا شريك له" وبعض الآيات القرآنية.
- في نهاية العصر العباسي الأول أدخلت تحسينات في إدارة وتنظيم المالية العامة للدولة الإسلامية فظهرت دواوين الأموال والرقابة عليها بسبب الفتح الكبير الذي حصل في العالم الإسلامي وتنوع موارد الدولة، فارتبطت الدولة الإسلامية بعلاقات تجارية مع دول مجاورة وفرضت نظام العشور (الضرائب) عليها، وتم استحداث الدواوين بإنشاء بيت مال المسلمين كوحدة إدارية مستقلة لحفظ الأموال وتوزيعها.
- عند سقوط غرناطة سنة 1492 تم التلاشي التدريجي للنظام المالي الإسلامي وسيطرة الأنظمة المالية الغربية مما أدى إلى فترة ركود عاشها النظام المالي الإسلامي إلى أن تم إحيائه بظهور المصارف الإسلامية.
- جاءت فكرة تأسيس أول مصرف إسلامي من خلال جهود عدد من العلماء والمفكرين المسلمين للتخلص من سيطرة البنوك التقليدية الربوية، حيث تم تأسيس البنك الإسلامي للتنمية في جدة سنة 1975 الهادف لدعم التنمية الاقتصادية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتوالى بعد ذلك تأسيس النماذج الأولى للبنوك الإسلامية في دبي، مصر، الكويت، الأردن والبحرين.
- في سنة 1980 أصدرت هيئة الفكر الإسلامي بالاستعانة باقتصاديين وخبراء بنكيين تقريراً مفاده إلغاء التعامل بالفائدة في الاقتصاد الوطني للحكومة الباكستانية بناء على طلب من هذه الأخيرة في إطار أسلمة نظامها المالي، حيث قامت بإلغاء الفائدة على عمليات شركات الاستثمار الوطنية وصناديق التعاون لشركات الاستثمار الباكستانية، وفي سنة 1981 سمح البنك المركزي الباكستاني للبنوك التجارية بقبول إيداعات المدخرين وفقاً لصيغ المشاركة في الأرباح والخسائر، وأعلنت الحكومة في جوان 1984 أن النظام البنكي الموازي (القائم على سعر الفائدة) سيتم إلغاؤه بداية من جويلية 1985.

وقد حظي التمويل الإسلامي مع مرور السنين باهتمام متزايد في السوق المالي وخاصة بعدما أظهر قدرا للتعافي من الاضطرابات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية 2008، حيث اتضح أن التمويل الإسلامي لا يعد بديلا صالحا للنظام التقليدي الرأسمالي بل هو نظام مالي أكثر كفاءة وإنتاجية وإنصافا (بن جديدة، المذيب، بن متعب الرشيد، و السحيباني، 2014). وفيما يلي سيبان أساسيان لظهور النظام المالي الإسلامي (شيخ موسى، 2009، صفحة 17):

- **الحاجة إلى نظام مالي أكثر أمانا:** إنّ العمل بنظام الفائدة والقمار والغرر جعلت من النظام المالي الرأسمالي نظاما هشاً، لا يستند على أرضية صلبة وسليمة بل يعتمد على التزوير، التعامل في المشتقات والنمو الوهمي.
- **الأزمة المالية العالمية:** أدى انهيار البنوك العالمية جراء الأزمة إلى التوجه نحو المصارف الإسلامية التي تمثل الحصن الآمن للنظام الاقتصادي جراء التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية.

2.3. مفهوم النظام المالي الإسلامي:

يُعرف النظام المالي الإسلامي على أنه "مجموعة من المؤسسات، القوانين، الأنظمة والتقنيات التي يتم من خلالها إيجاد الأصول المالية وتداولها، ويكون من خلالها إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، وتخصيص الأموال بناء على العائد المتوقع من الاستثمار، وذلك على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والتكامل مع السياسة المالية العامة ومؤسسات الزكاة والوقف وغيرها من المؤسسات العامة، بهدف تحقيق التشغيل الأمثل للموارد المالية، وتحقيق الرفاهية للمجتمع" (دراغو و حاكمي، 2019، صفحة 389).

كما يُعرّف بأنه "مجموعة التشريعات التي وضعها الدين الإسلامي لإدارة المال العام إيرادا وتصريفا ومراقبة" (عيد الله ن.، 2020، صفحة 17). ويهدف النظام المالي الإسلامي إلى الحفاظ على القيمة الحقيقية للنقود وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ومنه استقرار الأسعار في الاقتصاد الكلي مما يحقق التوازن في الاقتصاد ويخلق البيئة المواتية والمحفزة على الاستثمار والنمو (شيخ موسى، 2009، صفحة 17).

ويقوم النظام المالي الإسلامي بمعاملاته وفق تعليمات الشريعة الإسلامية، وتعمل مؤسساته على القيام بجميع المعاملات المالية والمصرفية وفقا لما ينص عليه الدين الإسلامي، بعيدا عن كل ما هو محرم أو ما به شبهات، وذلك قصد تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع (بن زكورة و عدوكة، بدون سنة، صفحة 49).

وعليه فالنظام المالي الإسلامي هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات والقوانين التي تعمل على إنتاج وتوزيع الخدمات المالية في إطار الشريعة الإسلامية مع التركيز على خدمة ودعم تشغيل النظام الحقيقي بعيدا عن سعر الفائدة (ASKARI, 2015, p. 107).

ويمكن القول أنّ النظام المالي الإسلامي هو عبارة عن مجموعة من القوانين، المؤسسات والتشريعات التي تقوم بجل المعاملات المالية والمصرفية في إطار الشريعة الإسلامية، بعيدا كل البعد عن كل ما هو محرّم أو به شبهات بهدف تحقيق التشغيل الأمثل للموارد المتاحة، تغطية احتياجات المجتمع وتحقيق التوازن في الاقتصاد.

3.3. خصوصيات النظام المالي الإسلامي: يتميز النظام المالي الإسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الوضعية بالسمات التالية:

• **خضوع النشاط المالي للضوابط الشرعية:** وضعت الشريعة الإسلامية مجموعة من الضوابط والقواعد لمعرفة المال الشرعي وكيفية تملكه، إنفاقه وتنميته، ومن بين أهم القواعد تحريم الربا أو ما يعرف بالفائدة في الاقتصاد الوضعي (ديش و قاسمي، 2016، صفحة 55)، كما ورد في قوله تعالى: "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" (الآية 274 من سورة البقرة)، كما نهى عن الاحتكار أي انفراد بائع أو عدد قليل من البائعين بإنتاج سلعة لا بديل لها مما يؤدي إلى التحكم في الأسعار والكميات، لما لهما من آثار سلبية على رفاهية أفراد المجتمع (البقي، بدون سنة، صفحة 107).

• **التكامل والشمول:** إن النظام المالي الإسلامي هو نظام شامل متكامل مرتبط بالعقيدة الإسلامية ونظام المعاملات المالية، على عكس ما تراه المجتمعات الغربية بأنه مختزل في المصارف الإسلامية، فهو يضم العديد من الأركان والمؤسسات كالأوقاف، شركات التأمين التكافلي... الخ (AZRAK, 2020, p. 109).

• **الموازنة بين المصلحة العامة والخاصة:** يهتم النظام المالي الإسلامي بكل المصلحتين، وإذا عارضت إحدهما الأخرى فيتم تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة على عكس النظام المالي الرأسمالي الذي يقدم المصلحة الخاصة، ولا يهتم بالمصلحة العامة إلا نادرا (البقي، بدون سنة، الصفحات 111-112).

• **الحرية المقيدة:** إن الحرية الاقتصادية حق مقرر للإنسان في الشريعة الإسلامية شأن بقية الحقوق لكن بصفة مقيدة، فمن أجل الحفاظ على المصالح ودفع المفاصد وضعت الشريعة الإسلامية مجموعة من القيود لتحقيق مصلحة المجتمع وحماية هذه الحرية من أن تتقلب كأداة للاستغلال (يوسف، 1990، صفحة 148).

• **الاستقلالية:** يمتاز النظام المالي الإسلامي عن الأنظمة المالية الوضعية باستقلاليته في هياكله، موارده، إنفاقه وميزانيته، لكل منها قواعدها وأوجهها ونظمها (شعباني، 2015، صفحة 72).

4.3. مكونات النظام المالي الإسلامي:

يتكون النظام المالي الإسلامي من العديد من المؤسسات التي تعمل مع بعضها البعض والتمثلة أساسا في:

• **المصارف الإسلامية:** يُعرّف المصرف الإسلامي على أنه "منظمة مالية، مصرفية، اقتصادية واجتماعية تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات بغرض استخدامها الاستخدام الأفضل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة وتحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال. كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي للمجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الإيجابية، الاقتصادية والاجتماعية، للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع" (المغربي، 2004، صفحة 86).

فهي تختلف بذلك عن المصارف التقليدية التي تسعى إلى تحقيق أعلى ربحية ممكنة بغض النظر عن كيفية تحقيق ذلك، وعليه فالمصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة (الربا) بل تقبل الودائع دون التزام بإعطاء عائد ثابت عليها، فعند قيام المصرف بتوظيف ما لديه من أموال في مشاريع استثمارية، فإنه لا يتم تقاضي أي فائدة، وإنما يتم ذلك عن طريق المشاركة سواء كانت النتيجة ربحاً أو خسارة، ومنه فعمل المصارف الإسلامية يركز على المساهمة في الاستثمارات، المشاركة في الأرباح والحصول على عمولات مقابل الخدمات التي تقدمه (الكراسنة، 2013، صفحة 03).

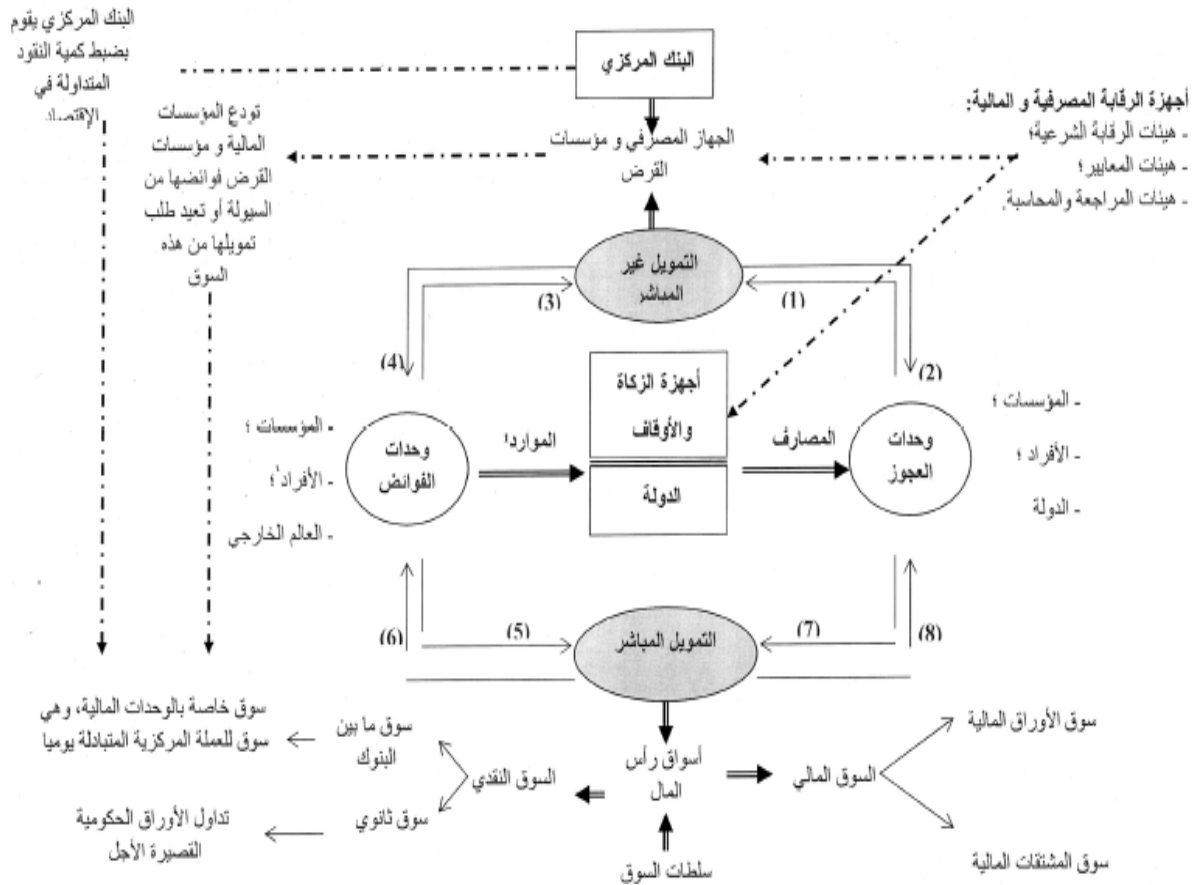
• **شركات التأمين التكافلي:** إن عمل شركات التأمين في النظام المالي الإسلامي يكون على أساس تكافلي (تعاوني)، فالقسط الذي يدفعه المستأمن (المؤمن) لا يدخل في ملك الشركة نهائياً بحيث لا يسترد منه شيء عكس شركات التأمين التقليدية، وهذا ما يمثل اختلافاً بينها وبين شركات التأمين الإسلامية (العجلوني أ.، 2010، صفحة 278).

• **سوق النقد الإسلامي:** يشير مصطلح سوق النقد إلى ذلك السوق الذي يتم فيه التعامل بالأوراق المالية قصيرة الأجل (المغربي، 2004، صفحة 59)، ومنه فإن وجود سوق نقد إسلامي يمكن المؤسسات المالية من إدارة مثلى للسيولة تسمح لها بتلبية طلبات عملائها في أي وقت (بن جديدة، المذيب، بن متعب الرشيد، و السحيباني، 2014، صفحة 60).

• **سوق رأس المال الإسلامي:** يشير مصطلح سوق رأس المال الإسلامي إلى ذلك السوق الذي يهتم بالمعاملات المتوسطة وطويلة الأجل (المغربي، 2004، صفحة 60) في إطار الشريعة الإسلامية.

وقد وضع (بوحديدة، 2013، صفحة 17) في مقاله مخططا يوضح شكلا إجماليا للنظام المالي الإسلامي قصد الإلمام بمختلف عناصره ومكوناته ونظمه الفرعية ومختلف التعاملات التي تتم من خلاله، كل هذا موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: الشكل العام للنظام المالي الإسلامي بمختلف مؤسساته وأسواقه



المصدر: (بوحديدة، 2013، صفحة 17)

يتضح من خلال الشكل رقم 02 وجود صنفين أساسيين من أنظمة التمويل؛ نظام التمويل المباشر ونظام التمويل غير المباشر، حيث يضم الأول السوق المالي بكل مكوناته كسوق الأوراق المالية، سوق المشتقات المالية والسوق النقدي بأسواقه الفرعية، كذلك سوق ما بين البنوك والسوق الثانوي التي يتم فيها تداول الأوراق الحكومية قصيرة الأجل، وكل هذه الأجزاء تربطها علاقات داخل النظام المركب. أما عن نظام التمويل غير المباشر فيضم مؤسسات الوساطة المالية، المصارف ومؤسسات القرض (بوحيدة، 2013، صفحة 17).

أما عن المعاملات في النظام المالي الإسلامي فعند إقدام وحدات العجز (المؤسسات، الأفراد والدولة) بطلب تمويلات من الجهاز المصرفي لحاجات الاستغلال والاستثمار (1) من المؤسسات التابعة لنظام التمويل غير المباشر، يتم قبول التمويل من قبل هذه الأخيرة وفقا لصيغ التمويل القائمة على المشاركات والمرابحات والبيع الآجل .. وغيرها (2). من جهة أخرى تقوم وحدات الفوائض (المؤسسات، الأفراد والعالم الخارجي) بإيداع فائض أموالها في الجهاز المصرفي إما في شكل إيداعات جارية أو إيداعات استثمارية قائمة على المضاربة والمشاركة (3)، أما مؤسسات التمويل غير المباشر فتقوم بتحصيل وحدات الفوائض على عائد الإيداع لدى المصارف في شكل مضاربات أو مشاركات أو صيغ أخرى (4).

كما تقوم وحدات الفوائض بإيداع فائض الأموال في السوق المالي بمختلف الصيغ الإسلامية (5) في مؤسسات نظام التمويل المباشر، وهذه الأخيرة تقوم بتحويل عوائد الإيداع في سوق رأس المال (6)، ومن ناحية أخرى تقوم وحدات العجز بطلب الرساميل من سوق رأس المال لتمويل مختلف المشاريع (7) فتستجيب المؤسسات المالية بتقديم الرساميل لوحدات العجز وفق صيغ التمويل القائمة على المشاركة، المرابحة، الاستصناع والسلم .. وغيرها.

4. صيغ ومتطلبات النظام المالي الإسلامي ومعوقات تطبيقه

1.4. صيغ التمويل الإسلامي: هناك العديد من صيغ التمويل الإسلامية نذكر منها:

- **المضاربة:** تعني المضاربة في المصارف الإسلامية دخول المصرف في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم المصرف (الشريك صاحب رأس المال) المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل (الشريك المضارب) جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، فإذا تحقق الربح وزع حسب النسب المتفق عليها، وإذا تحققت الخسارة يتحمل المصرف خسارة رأس المال والمضارب خسارة في عمله فحسب، ولا يترتب عليه أي مديونية نتيجة للخسارة، ولا يترتب عليه

أن يتحمل جزءا من الخسارة إلا إذا ثبت أن هناك تقصيرا من جانبه (عريقات و عقل، 2010، صفحة 156).

● **المشاركة:** تعتبر المشاركة بديلا إسلاميا عن القرض بفائدة في التمويل الكلاسيكي، باعتباره أسلوبا يقوم على التوزيع العائد للمخاطر بين الشركاء. وتتعلق المشاركة بصفة أكبر بالعمليات التجارية والإنتاجية طويلة المدى (Aldo, 2012, p. 80).

● **المرابحة:** تقوم المرابحة على شراء المصرف الإسلامي السلعة المطلوبة وفق المواصفات المحددة من قبل العميل -بعد توقيع عقد الوعد بالشراء- من البائع الأصلي (مالك السلعة) مع دفع ثمنها المتضمن مختلف مصاريف الشراء للبائع، فيصبح المصرف مالكا للسلعة ومن ثم يقوم بتسليمها للعميل حسب الشروط المتفق عليها في العقد بعد توقيعه على عقد البيع بالمرابحة (داوود، 2012، صفحة 142).

● **الإجارة:** وتعني تملك منافع لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم، فهي لا تهدف إلى تملك الأصل المؤجر للمستأجر، وإنما تهدف إلى إتاحة استخدام الأصل للمستأجر والانتفاع منه مقابل أداء قيمة الإيجار المتفق عليه لمدة محددته يعود بعدها الأصل إلى المالك (العجلوني م، 2012، صفحة 260).

● **السلم:** ويعني شراء البنك الإسلامي سلعا معروفة بكميات ومواصفات معينة وثمان معين، فيدفع ثمنها حاضرا بشرط تسليمها له في وقت محدد مستقبلا، وبذلك يكون البنك قد منح ائتمانا تجاريا لبائع السلع بالسلم، ويحقق ربح البنك في عقد السلم من عملية إعادة بيع السلع بقيمة تفوق القيمة المسلمة للبائع الأول متعهدا بتسليمها في تاريخ معين يحدد بمعرفة التاريخ في العقد الأول، وهذا ما يعرف بعقد السلم الموازي، ويطلق على هذه العملية مصطلح التحوط Hedging (عبد الله و سعيفان، 2011، صفحة 196).

● **الاستصناع:** يتمثل في قيام المصرف بتمويل مشروع معين تمويلا كاملا عن طريق التعاقد مع المستصنع (طالب الصناعة) على تسليمه المشروع كاملا بمبلغ محدد وبمواصفات محددة وفي تاريخ معين، ومن ثم يقوم المصرف بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة. ويمثل الفرق بين ما يدفعه المصرف للمقاول وبين ما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول للمصرف (عريقات و عقل، 2010، صفحة 214).

- **القروض الحسنة:** هي عبارة عن قروض يمنحها المصرف الإسلامي بدون فوائد على أن يلتزم المقترض بإعادة المبلغ المقترض في تاريخ أو تواريخ ثابتة ومحددة وبدون فوائد، ويمنح هذا النوع من القروض من طرف المصرف لزيائنه المشاركين في مختلف عمليات التمويل (كالمضاربة والمشاركة) لتقديم تسهيلات معينة لهم تحفيزا لهم وتشجيعا منه على حسن تعاملهم مع المصرف (الشمري، 2014، صفحة 305).

2.4. متطلبات نجاح النظام المالي الإسلامي:

باعتبار النظام المالي الإسلامي جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الإسلامي، فإنه يتطلب وجود بيئة ملائمة تتناسب مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتضمن له العمل بكفاءة وفعالية. ومن بين أهم هذه المتطلبات نذكر ما يلي (بن جديدة، المذيب، بن متعب الرشيد، و السحبياني، 2014، الصفحات 68-72):

- **التنظيم الفعال للمؤسسات المالية:** يعد النظام المالي الإسلامي كنظيره التقليدي من القطاعات الأكثر تنظيما في الاقتصاد، حيث تقوم الحكومة بتنظيم الأسواق المالية من أجل ضمان متانة النظام المالي بسبب المخاطر الكامنة داخله.
- **توفر الإطار القانوني الداعم:** إن وجود إطار قانوني فعال يضمن المواءمة بين مبادئ الشريعة الإسلامية والنظام المالي من شأنه أن يساهم في الحفاظ على المصلحة العامة وتحقيق النمو الاقتصادي.
- **توفر آلية مستقرة للمحاسبة والإفصاح والمعاملة الضريبية:** يعد هذا الثلاثي من العناصر الأساسية لتنظيم عمل المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تؤدي هذه العناصر دورا هاما في تشغيل المؤسسات المالية الإسلامية بكفاءة وفعالية وتنافسية.
- **الالتزام بإجراءات حوكمة الشركات:** يعتبر هذا الإجراء أمرا أساسيا للمحافظة على كفاءة صناعة الخدمات المالية وازدهارها، فمسألة الحوكمة تحتل مكانا بارزا في أعقاب تزايد الفسائح والأزمات الناتجة عن سوء إدارة الشركات بما في ذلك المؤسسات المالية.
- **ممارسة حازمة لإدارة المخاطر:** يتطلب الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية تعرض المؤسسات المالية الإسلامية للعديد من المخاطر، ما يتطلب فهم المخاطر المحتملة وإدارتها من أجل مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية على استمرار تقديم خدماتها بطريقة آمنة وسليمة.

3.4. معوقات تطبيق النظام المالي الإسلامي:

تواجه مؤسسات النظام المالي الإسلامي في الدول الإسلامية العديد من المعوقات التي تحد من التوجه نحو تطبيق هذا النظام نذكر منها (العجلوني أ.، بدون سنة، صفحة 18):

- عدم وجود مركز مالي إسلامي منظم يعمل في إطار الشريعة الإسلامية؛
- ضعف كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية وعدم قدرتها على تعظيم الثروة بسبب تراكم الأموال وعدم توظيفها نتيجة نقص الأسواق الثانوية لرأس المال وغياب أسواق النقد؛
- انخفاض مستوى التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية لإدارة رأس المال؛
- ضعف القدرة على تطوير الأدوات المالية قصيرة الأجل؛
- عدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة فنيا وعلميا وشرعيا للتعامل مع أدوات النظام المالي الإسلامي؛
- غياب أنظمة للمحاسبة والتدقيق تتواءم والطبيعة الخاصة لعمليات وأدوات وأصول المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

5. الخاتمة:

أفرزت مختلف الدراسات والأبحاث الحديثة أن النظام المالي الإسلامي أصبح أمرا واقعا، بحيث يحاكي إلى حد كبير النظام المالي الرأسمالي من حيث الوظائف، في حين يختلف معه في المبادئ. وعليه يمكن طرح أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في التالي:

- يخضع النظام المالي الإسلامي لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- يقوم النظام المالي الإسلامي من خلال مؤسساته بنفس وظائف النظام المالي الرأسمالي وفق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية؛
- يهدف النظام المالي الإسلامي إلى الموازنة بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة؛
- النظام المالي الإسلامي قادر على توفير البدائل التمويلية اللازمة لمحاكاة النظام المالي التقليدي من خلال مؤسساته وصيغ التمويل الإسلامية؛
- يتطلب تطبيق النظام المالي الإسلامي توفر العديد من المتطلبات التي تساهم في نجاحه؛
- يرتبط نجاح النظام المالي الإسلامي بتوفر البيئة المناسبة التي تضمن له العمل بكفاءة وفعالية؛
- تواجه الدول العديد من المعوقات التي تحول دون الاعتماد على النظام المالي الإسلامي.

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها نوصي بـ:

- ضرورة توفير البيئة المناسبة من أجل نجاح النظام المالي الإسلامي؛
- العمل على إنشاء مركز مالي إسلامي يعمل في إطار الشريعة الإسلامية؛
- ضرورة تدريب وتكوين الموارد البشرية من أجل التعامل مع الأدوات المالية الإسلامية.

6. قائمة المراجع:

- 1.. الآية 274 من سورة البقرة. القرآن الكريم.
- 2.Aldo, L. (2012). *Finance Islamique*. Paris: Gualino–Lextenso édition.
- 3.ASKARI, H. (2015). Serve financial crices and fundamental reforms: The benefits of risk–sharing. *JKAU: Islamic Econ* , 28 (01).
- 4.AZRAK, T. (2020, December). The general principles of Islamic Economy and the most important characteristics. *Journal of Religious Studies* .
- 5.إبراهيم الكراسنة. (2013). *البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- 6.إبراهيم يوسف يوسف. (1990). *الحرية الاقتصادية في الإسلام. حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (08)*.
- 7.أحمد العجلوني. (بدون سنة). *النظام المالي الإسلامي والأزمة المالية العالمية. مقالات في الاقتصاد الإسلامي ، 05*.
- 8.أحمد طه العجلوني. (2010). *النظام المالي الإسلامي المعاصر: الإطار النظري وإمكانية التطبيق العملي. مجلة دراسات العلوم الإدارية ، 37 (02)*.
- 9.أشواق بن قدور. (2012). *تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي*. عمان: دار الريبة للنشر والتوزيع.
- 10.إلهام بن عيسى، الرحمانى هاجر بوزياني، و لحسن جديدين. (2019). *دور استقرار النظام المالي في دعم النمو والتطور الاقتصادي. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، 03 (01)*.
- 11.حري محمد عريقات، و سعيد جمعة عقل. (2010). *إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

12. خالد أمين عبد الله، و حسين سعيد سعيان. (2011). *العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق المحاسبية الحديثة*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
13. زكرياء شعباني. (2015). *البنوك الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية 2008 كمثال)*. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (02).
14. صادق راشد الشمري. (2014). *الصناعة المصرفية الإسلامية: مداخل وتطبيقات*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
15. عامر عبد الرحيم. (2016-2017). *أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية: دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة جيلالي ليايس بلعباس.
16. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). *الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية*. جدة: البنك الإسلامي للتنمية.
17. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى. (2009). *فشل النظام المالي الرأسمالي وتمهيد الطريق أمام البديل الاقتصادي الإسلامي*. مركز التنوير المعرفي (18).
18. عز الدين دراغو، و بوحفص حاكمي. (2019). *نحو تطبيق نظام مالي إسلامي: دراسة حالة الجزائر*. *مجلة الاستراتيجية والتنمية* (03 مكرر الجزء الأول).
19. فاطمة الزهراء ديش، و الأخضر قاسمي. (2016). *نظام التمويل الإسلامي كنموذج وقائي من الوقوع في الأزمات المالية*. *مجلة الاقتصاد والمناجمنت* ، 15 (02).
20. لطفي عامر بن جديدة، عماد الهادي المذيب، عبد العزيز بن متعب الرشيد، و محمد بن ابراهيم السحبياني. (2014). *النظام المالي الإسلامي: المبادئ والممارسات*. الرياض: كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية.
21. لعويبة بن زكورة، و لخضر عدوكة. (بدون سنة). *مكانة الأدوات المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري*. *مقالات في الهندسة المالية الإسلامية* ، 48-51.
22. محمد بوحديدة. (2007-2008). *النظام المالي الإسلامي كنظام مركب: التجارب، التحديات والآفاق (أطروحة دكتوراه)*. تخصص مالية ونقود، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر.
23. محمد بوحديدة. (2013). *النظام المالي الإسلامي: تشخيص للهيكل العام وتحليل تركيباته*. *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي* (14).

24. محمد محمود العجلوني. (2012). *البنوك الإسلامية: أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
25. ناصح بن ناصح المرزوقي البقمي. (بدون سنة). *النظام المالي في الإسلام*. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر (55).
26. نجر غاده عبد الله. (2020). *امتيازات النظام المالي في الاقتصاد الإسلامي*. مجلة أمبارك ، 11 (36).
27. نعيم نمر داوود. (2012). *البنوك الإسلامية: نحو اقتصاد إسلامي*. عمان: دار البداية للنشر والتوزيع.